أثر نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا الفترة ما بين (2012-2018) على دول الجوار الإقليمي

د. علي سعيد احمد الشين. أستاذ مساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الزنتان
alishin700@gmail.com

Abstract:

The phenomenon of terrorism in Libya after 2012 found fertile ground and a suitable climate in light of the crisis that the country is experiencing at various levels, the proliferation of weapons and the division of political, military and institutional forces in general. Its danger was increased by the rootedness in duality in terms of fragility in state institutions and their internal and post-challenges. In addition to the armed groups spread there and their wide scope in the regional environment, fragility and liquidity were exploited by extremist groups, which together had negative effects and repercussions on the regional environment. Libya's relations with its Arab and African surroundings have always had a peculiarity based on strategic and historical foundations. Strong, extremely important relations, even if these relations were characterized in many periods by tension, reflecting the incompatibility, difference of visions, and the divergence of political, security, and other interests between Libya and its surroundings. However, today it has become accused by its neighbors of being a main launching pad for extremists of different nationalities, preceded by a prior conviction that Libya It has become the incubator and safe haven for many extremists, and if the reality of the situation is otherwise, the phenomenon of terrorism came as a natural result of the fragility and weakness of those countries, which constituted the most prominent phenomena of the research problem and the main motivation for research into the nature of the effects left by the phenomenon of the growth of terrorism on the regional environment of Libya, which is what It makes us ask here about the nature of terrorism, the problem of its definition, and the impact of the growth of the phenomenon of terrorism in Libya on neighboring regional countries? The study aims to: identify the nature of terrorism and the problem of its definition, leading to revealing and analyzing the most prominent negative effects of the growth of the phenomenon of terrorism in Libya, and what its nature is on the regional environment.
This study followed the descriptive analytical approach, in order to reveal the negative and dangerous effects of the growth and increase of the phenomenon of terrorism on the various political, security and economic levels of Libya and neighboring countries. The study reached several results, the most important of which are: that the phenomenon of increasing activity of terrorist groups feeds on the political and security conditions that Libya is experiencing, and extends to Its effects on various neighboring countries, whose institutions are fragile and weak in the face of these repercussions.

الملخص:

إن ظاهرة الارهاب في ليبيا بعد العام 2012، وجدت لها ارضاً خصبة ومناخ ملائم في ظل الازمة التي تعيشها البلاد على مختلف المستويات، انتشار للسلاح وانقسام للقوى السياسية والعسكرية والمؤسساتية بشكل عام، زاد من خطورتها التجذر في الازدواجية من حيث الهشاشة في مؤسسات الدولة وتحدياتها الداخلية وبعدها الاقليمي على دول الجوار، أضف لذلك الجماعات المسلحة المنتشرة فيها ونطاق انتشارها الواسع في البيئة الاقليمية، هشاشة وسيولة استغلت من قبل الجماعات المتطرفة، كان لها مجتمعة آثار وتداعيات سلبية على البيئة الاقليمية، فعلاقات ليبيا بمحيطها العربي والافريقي كانت دائماً لها خصوصية تستند على أسس استراتيجية وتاريخية متينة بالغة الاهمية، وإن اتسمت تلك العلاقات في العديد من الفترات بالتوتر، انعكاساً إلى عدم التوافق واختلاف الرؤى وتباين المصالح السياسية والامنية وغيرها بين ليبيا ومحيطها، غير أنها اليوم اصبحت متهمة من جوارها بأنها محطة انطلاق رئيسية للمتطرفين من جنسيات مختلفة، سبقتها قناعة مسبقة بأن ليبيا اصبحت الحاضنة والملاذ الآمن لكثير من المتطرفين، وإن كان واقع الحال غير ذلك فظاهرة الارهاب، جاءت كنتيجة طبيعية لهشاشة وضعف تلك الدول، وهو ما شكل أبرز ظواهر مشكلة البحث والدافع الرئيس للبحث في طبيعة التأثيرات التي خلفتها ظاهرة نموء الارهاب على البيئة الاقليمية لليبيا، وهو ما يجعلنا نتسأل هنا عن ماهية الارهاب واشكالية تعريفه، وأثر نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا على دول الجوار الاقليمي؟ وتهدف الدراسة إلى: التعرف على ماهية الارهاب وإشكالية تعريفه، وصولاً إلى كشف وتحليل ابرز التأثيرات السلبية لنموء ظاهرة الارهاب في ليبيا، وماهي طبيعتها على البيئة الاقليمية.

واتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وذلك للكشف عن الاثار السلبية والخطيرة لنمو ظاهرة الارهاب وتعاظمها على مختلف الاصعدة السياسية والامنية والاقتصادية لليبيا ودول الجوار، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن ظاهرة النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية، تتغذى على أوضاع سياسية وامنية تعيشها ليبيا، وتمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار، التي تتسم مؤسساتها بالهشاشة والضعف في مواجهة تلك التداعيات.

كلمات مفتاحية: أثر، نموء، ظاهرة الإرهاب، ليبيا، الجوار الإقليمي.

أولاً: مقدمة :

قد شهدت ليبيا وجوارها الاقليمي بعد انهيار النظام السابق في العام 2011، اشتعال الحدود التي أصبحت خارج إمكانية الضبط والمراقبة ومعبراً مثالياً لتهريب البشر والسلاح والمخدرات، والأنشطة غير القانونية المختلفة، الامر الذي أوجد أرضا خصبة ومناخ ملائم لنموء ظاهرة الارهاب، فمنذ اعلان التنظيمات الارهابية في ليبيا عن نفسها في العام2012، أصبحت البلاد بالفعل، مصدر قلق لكل من دول الجوار العربي والافريقي على السواء، لما لها من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية متعددة تفرضها على المنطقة، شكلت جميعها معضلة كبيرة للمنطقة، زاد من خطورتها عدم وجود الدولة، بفعل الفراغ السياسي وانهيار مؤسسات الدولة والمناطق غير الخاضعة للحكم، فتأثيرات الظاهرة تتجاوز الحدود الليبية وتهدد بشكل مباشر جميع الدول التي تخشى امتداد الفوضى على أراضيها، زد عن ذلك التدخل الخارجي، وما ينتج عنه من مضاعفة لبؤر التوتر والأزمات في دول الجوار، وإعاقة لجهود التنمية الاقتصادية فيها، هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، انعكست على ما تعانيه دول الجوار من تحديات أمنية متعددة ومتشابكة على مختلف المستويات، من الفرد صعودًا نحو الدولة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة، من أهمية الظاهرة وما تنطوي عليه من مخاطر تهدد حياة الإنسان في أي مكان من العالم، خاصة وأنها لم تعد تتصف بالمحلية أو الاقليمية المرتبطة بدولة ما، فالحقيقة التي تؤكدها الأحداث، أن ظاهرة الإرهاب أصبحت ليس لها وطن ولا دين ولا هوية، بل صار خطراً يهدد جميع الدول، بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها بمنأى عن عملياته الاجرامية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1- التعرف على ماهية الارهاب، وإشكالية تعريفه.

2- كشف وتحليل طبيعة الاثار السلبية لنموء ظاهرة الارهاب في ليبيا على دول الجوار.

رابعاً: مشكلة الدراسة :

تشكل ظاهرة الارهاب تحدياً حقيقياً وتهديداً خطيراً للأمن في ليبيا ودول الجوار، الأمر الذي انعكس بالسلب على اوضاعها السياسية والامنية والاقتصادية، فدائماً ما يوصف الجهاد الذي تتبناه تلك التنظيمات بكونه عابر للعرقيات والقبائل والحدود أيضا، ويضاعف من تأثيراته، قدرته الفكرية على

الحشد والتجنيد السياسي لأفكاره بوسائل تقليدية وغير تقليدية، إلا أن الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها المجتمعات البشرية في أي دولة من العالم، بالتزامن مع المظالم الاجتماعية والسياسية والغبن الكبير الواقع علي تلك المجتمعات، تمثل معاً هي الاخرى، دوافع لخلق بيئة خصبة وحاضنة لأفكار تلك التنظيمات الارهابية، وما تدعو إليه من عنف سياسي تجاه الآخرين، ولخطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على مختلف الاصعدة، جاء اهتمامنا بدراستها للإجابة على تساؤل بحثي رئيسي وهو:(**ما مدى تأثير نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا على دول الجوار الاقليمي؟ وماهي طبيعة تلك التأثيرات؟)** وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات البحثية الفرعية على النحو التالي: –

1- ما المقصود بالإرهاب؟ وماهي إشكالية تعريفه؟

2- ماهي طبيعة الاثار السلبية لنموء ظاهرة الارهاب في ليبيا على دول الجوار؟

خامساً– فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: إن أثار الهشاشة والفشل الامني في ليبيا، عبرت الحدود نتيجة غياب الدولة فيها، الأمر الذي خلق فراغ أمني أنتج ملاذا وأرضية خصبة للجماعات الإرهابية.

الفرضية الثانية: إن نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا لم تكن شأناً ليبياً فحسب، إنما كان لها ارتدادات تعددت في طبيعتها ومستوياتها، السياسية و الامنية والاقتصادية، على مختلف دول الجوار الاقليمي.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: اختير للدراسة فترة زمنية محددة التي تبدأ من العام 2012، بداية ظهور التنظيمات الارهابية في ليبيا، إلى العام 2018، تاريخ القضاء على تلك التنظيمات في مدن سرت، وبنغازي، ودرنة بفضل الجيش الليبي في الغرب والشرق.

الحدود المكانية: تحددت الدراسة المكانية بنطاق إقليمي ثابت وهو ليبيا، ودول الجوار الاقليمي، العربي والافريقي والمتمثلة في(مصر، تونس، الجزائر، السودان، تشاد، النيجر.)

سابعاً: مناهج الدراسة:

أتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وذلك لفهم ودراسة ماهية الارهاب، وإشكالية تعريفه، والكشف عن الاثار السلبية والخطيرة لنمو تلك الظاهرة وتعاظمها على مختلف الاصعدة السياسية والامنية والاقتصادية، في ليبيا ودول الجوار.

ثامناً: التعريفات الإجرائية:

1- الارهاب:

المفهوم الغوي:

ويؤكد علماء اللغة أن أصل كلمة إرهاب "مشتقة من الفعل: رهب، يرهب، ويقصد منها التخويف، والفزع، لذلك يعرف الإرهاب لغة بأنه: الترويع وإفقاد الأمن بمعناه الأوسع بهدف تحقيق منافع معينة.

المفهوم الفقهي:

أما من الناحية القانونية فقد ظهرت الكثير من المحاولات لتعريف هذا المفهوم، نذكر منها تعريف (أحمد جلال عز الدبن) الذي عرف الإرهاب بأنه: عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام، الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية.

2- دول الجوار الاقليمي:

وهي دول النطاق لليبيا، المتمثلة في الدول الست التي تربطها حدود سياسة واضحة معترف بها دولياً مع ليبيا وهي(مصر، تونس، الجزائر، السودان، تشاد، النيجر.)

تاسعاً: الدراسات السابقة:

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة أثر نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا على دول الجوار الاقليمي، بقصد التعرف على ماهية وطبيعة تأثيرات نموء تلك الظاهرة عل دول الجوار، وتحليل تلك التأثيرات، وكشف انعكاساتها على تلك الدول، اعتمدنا على بعض المراجع باعتبار أن هذا الموضوع يعتبر حديث، على النحو التالي:

1- دراسة الباحثة (صورية زاوشي)، بعنوان أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات: والتداعيات، تدرس فيها الباحثة "المشاكل الأمنية التي تواجه منطقة إفريقيا والتي خلفتها الأزمة الليبية خاصة وأن المنطقة تعاني من هشاشة أمنية تتميز بالتعقيد والتشابك، من خلال تفكيكها لمتغيرات البيئة الأمنية في ليبيا وتأثيراتها على الأمن القومي لدول الجوار، محاولة بذلك إيجاد مخارج لحل الأزمة ومنع تدفق التداعيات على المنطقة."[1]

2-دراسة (شريفة فاضل محمد بلاط)، بعنوان تأثير الإرهاب، والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية، دراسة حالة للدولة الليبية (2011 – 2020) يوليو2020،

درست فيها الباحثة، "انتشار التنظيمات الليبية المسلحة التي تنتمي لفكر السلفية الجهادية خاصة في شرق وغرب وجنوب البلاد، بارتباطاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب والصحراء الكبرى،

وتوصلت الدراسة إلى أنه بعد إعلان تنظيم أنصار الشريعة سيطرته بالكامل على منطقة بنغازي، واعلانها إمارة إسلامية دخلت ليبيا نفقاً مظلماً، وحرباً أهلية حقيقية بين أنصار التنظيمات المتطرفة، والمرتبطة فكرياً بتنظيم القاعدة من جانب، وبين مؤسسات الدولة الليبية الجديدة، وخاصة الجيش، والشرطة في الحرب ضد هذه التنظيمات الإرهابية المسلحة، كما أدى التدخل الدولي إلى خلق تحالفات داخلية، وتقسيم للسلطة إلى ثلاث حكومات."[2]

3-دراسة (عبد الكامل بلعباس)، تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر، ديسمبر 2018، يدرس فيها الباحث، "إن ليبيا فقد ازدادت قوة ونشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بعد تدفق كميات هائلة من السلاح من ليبيا إلى المنطقة، الامر الذي مكنها من السيطرة على مناطق وخطوط التهريب وإمداد المخدرات وغيرها نحو الحدود الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى أن انتشار السلاح في الساحل الإفريقي راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف المقاربات الأمنية التي تبنتها دول المنطقة العاجزة عن التحكم في حدودها، كما ان النزاعات والصراعات ساهمت بشكل كبير في تدفق السلاح نحو منطقة الساحل وبالتالي ازدياد نسبة العنف والجريمة المنظمة فيها."[3]

سابعاً– تقسيمات الدراسة:

قد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: التعريف بظاهرة الارهاب.

المبحث الثاني: الاثار السلبية لنموء ظاهرة الارهاب في ليبيا على دول الجوار.

المبحث الاول: التعريف بظاهرة الارهاب.

لقد حظيت ظاهرة الارهاب باهتمام كبير من قبل الباحثين على مختلف مشاربهم، لما تشكله هذه الظاهرة من خطر كبير على المجتمع بما تخلفه من ضياع للأمن ودمار للممتلكات العامة والخاصة وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات وقتل وخطف للأبرياء المدنيين الآمنين وتهديد لحياة الكثير منهم، وفي ليبيا تأخذ هذه الظاهرة بعداً اكثر اهمية بحكم المعاناة التي مرت بها البلاد وصور الجرائم التي حدثت بها بفعل الجماعات الارهابية، خلال الفترة محل البحث، تحت مسميات وذرائع مختلفة، ولاشك أن البحث في مفهوم هذه الظاهرة يتطلب الدراسة من جوانبها المختلفة غير أن دراستنا في هذا المبحث تقتصر على تحديد مفهومه واشكالية تعريفه.

اولا: مفهوم الارهاب.

المفهوم اللغوي:

المعاجم العربية القديمة "لم تذكر كلمة ارهاب ولكنها عرفت الفعل(رهب، يرهب، رهبة ورهبا، أي خافه)"[4] ويؤكد علماء اللغة أن أصل كلمة إرهاب "مشتقة من الفعل: رهب، يرهب، ويقصد منها التخويف، والفزع، لذلك يعرف الإرهاب لغة بأنه: الترويع وإفقاد الأمن بمعناه الأوسع بهدف تحقيق منافع معينة"[5] وإذا انتقلنا إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، التي اشتقت لفظ terror من اللفظ اللاتيني ters وورد لفظ الارهاب بما يفيد انه وسيلة لنشر الذعر والتخويف باستخدام وسائل عنيفة لتحقيق اهداف سياسية، أما في اللغة الفرنسية، استخدم لفظ الإرهاب لأول مرة في النطاق السياسي ونجد أن كلمة terreurأوterrorisme لها نفس المعاني السابقة، ومما سبق يتضح لنا، أن لفظ الإرهاب يشير إلى معاني الخوف أو التخويف أو الرعب والإرعاب.

ومن الناحية الاصطلاحية فيعني "أي استعمال للعنف أو التهديد باستعماله تحديدا لغايات سياسية"[6]، ونجد إن موسوعة (الانكارتا) قد عرفته بأنه "استعمال العنف أو التهديد به سواء كان عن طريق التفجير، أو الخطف أو الاغتيال لتحقيق غايات سياسية"[7]

المفهوم الفقهي:

أما من الناحية القانونية فقد ظهرت الكثير من المحاولات لتعريف هذا المفهوم (فالفقيه اليكس شميد)، عرفه بأنه: "أسلوب من أساليب الصراع يقصد من ورائه استخدام صورة من صور القتال غير المباشر بهدف شل حركة أو إرباك واذعان الحكومة لمطالب فئة أو جهة معينة "[8]

في حين يرى الفقيه جيفانيوش إن الإرهاب: هو عمل من طبيعته إن يثير لدى شخص ما أو مجتمع معين الإحساس بالتهديد لأي كان سواء كان جهة حكومية أو مؤسسة أو منظمة غير رسمية وبأي صورة كان"[9]، فإثارة حالة الخوف والرعب أو الإحساس به من شانه إن يؤدي إلى تعطيل أو شل الأوضاع القانونية والاقتصادية والأمنية التي تقوم على أساسها دولة ما، وعليه يعرف الإرهاب بأنه "كل استخدام للقوة وبشكل منظم ومتصل وغير مشروع يقصد من ورائه تحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو إيديولوجية والتي تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام في الدولة بمدلولاته الثلاث، وهي الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة."[10]

وعرف: ايريك موريس،"الإرهاب بأنه الاستخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي أو غير مألوف لتحقيق غايات سياسية، وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي."[11] ويعرفه "ريمون أرون بأنه : عمل من أعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية ، أما "جنكيز فيعرف الإرهاب بأنه: التهديد بالعنف أو الأعمال الفردية للعنف، والذي يهدف إلى إشاعة الخوف والرعب، وأن الإرهاب عنف ليس من أجل التأثير فقط على الضحية، ولكن في الحقيقة إن الضحية يمكن أن لا يكون على صلة بقضية الارهابيين، وأن الخوف هو الهدف المرجو وليس الآثار الجانبية للإرهاب."[12]

اما أحمد جلال عز الدبن، فيعرف الإرهاب بأنه: "عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام، الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية، والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية."[13]

خلاصة القول: أن الإرهاب ظاهرة خطيرة في حياة المجتمعات الانسانية، وهو أسلوب اجرامي للوصول إلى الأهداف، فالإرهاب ليست له هوية ولا ينتمي إلى بلد وليست له عقيدة إذ انه يوجد عندما توجد أسبابه ومبرراته ودواعيه في كل زمان ومكان وبكل لغة ودين.

ثانياً: اشكالية تعريفه:

من أهم التحديات التي تفرضها ظاهرة الإرهاب على المنظومة الدولية هي تعريف كلمة (إرهاب) حيث إلى حد الآن لا يوجد تعريف شامل ومانع للكلمة ومتفق عليه دوليا.

فالحديث عن الإرهاب يثير عدة تساؤلات وجدال واسع بسبب المشكلات التي تحيط بتعريف هذه الظاهرة وتحديد دوافعها وأبعادها وأهدافها، ونلاحظ هنا اختلاف نظرة كل مجتمع وكل دولة للمفهوم، وقد ساهم هذا الامر في الالتباس والتداخل والفوضى في الطرح والمعالجة والتحليل، فحتى اليوم" لا يوجد تعريف للإرهاب متفق عليه دوليا وذلك لأسباب تتعلق بتباين المصالح واختلاف المعايير والقيم بين الدول والمجتمعات مما أدى على سبيل المثال لعدم التمييز في الكثير من الحالات ما بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، ويرتبط إطلاق تسمية إرهابي بالرؤية السياسية والفلسفة الاجتماعية التي تؤمن بها المؤسسات والمنظمات ووسائل الإعلام، كما تلعب المصالح المختلفة التي تدافع عنها تلك المنظمات دورا كبيرا في ذلك. "[14]

المبحث الثاني: الأثار السلبية لنموء ظاهرة الارهاب في ليبيا على دول الجوار.

شهدت ليبيا بعد العام 2012، اتساعاً ملحوظاً للتهديدات الامنية، التي من شأنها ممارسة ضغوط أكبر على المنظومة الامنية لليبيا والمنطقة ككل، يعود ذلك إلى خصوصية المنطقة الجغرافية المشجعة لكل محاولات التهديد وعدم الاستقرار، لذلك أصبحت ليبيا تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تهديدات أمنية جديدة تتمثل في التجارة غير المشروعة والإتجار بالبشر، والأسلحة، وصولاً إلى الجريمة المنظمة و تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، علاوة على النشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإرهابية، هذه الظواهر تتغذى على أوضاع اجتماعية وسياسية وامنية تعيشها ليبيا، وتمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار وعلى الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الجوار، جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الاوضاع السياسية والامنية في ليبيا لتضاعف حجم التهديدات الامنية والانسانية التي تعيشها هذه الدول، حيث تمثل ليبيا حالة متطرفة للعملية السياسية المحيطة بإصلاح قطاع الأمن، ذلك أن محاولتها القيام بعملية إعادة بناء شاملة لقطاع الأمن تجاوزت كل ما تمت تجربته في دول المنطقة، غير أن هذه المحاولة انتهت في نهاية المطاف بفشل مدوٍ خلف في البلاد حكومتين متحاربتين، لكل منهما هيكلها الأمني المختل.

وقد بدأت ملامح التهديد الارهابي لدول الجوار مع ميلاد ما يعرف بتنظيم الدولة (داعش) في ليبيا عام 2012م، وانطلاقاً من كل مما سبق فقد كان لنمو ظاهرة الارهاب في ليبيا جملة من التداعيات أو الآثار السلبية، تنوعت في طبيعتها ومستوياتها، بين سياسية وأمنية واخرى اقتصادية على البيئة الاقليمية لليبيا، حيث لم تترك دولة من هذه الدول، إلا وألقت بتأثيراتها وتداعياتها عليها وبدرجات متفاوتة، فكانت ردود فعل هذه الدول متباينة، سواء فيما يتعلق بمواجهة الآثار التي طرحتها هذه الأزمة على أراضيها أو فيما يتعلق بالأدوار التي تبنتها في إطار التقارب مع أطراف الأزمة وجهود تسويتها، **على النحو التالي:**

أولاً: الأثار السياسية:

تحتل ليبيا أهمية كبرى في السياسات الخارجية لدول الجوار العربي والافريقي، باعتبارها العمق الاستراتيجي لكل دول ذلك الجوار، وعلاقة التأثير والتأثر بينها جميعاً قوية وعميقة، فقد كانت دائما دولة فاعلة اقليمياً، اشتبكت سلباً وايجاباً مع جوارها عبر تاريخها السياسي، تربطها بذلك الجوار حدود

جغرافية طويلة، هذه المساحة الكبيرة يصعب ضبطها امنيا في ظل ما تعيشه من تأزم، فالظروف التي تمر بها ليبيا فرضت عدة محددات متشابكة ابتداءً بمعضلة الامن وضبط الحدود وصولاً إلى تهديدات الجماعات الارهابية، على علاقات دول الجوار معها، "فالعلاقات البينية بين ليبيا ودول الجوار العربي والافريقي، تشهد توتراً احياناً وهدوء احياناً اخرى، نتيجة لمخاوف تلك الدول من التداعيات الامنية لنموء ظاهرة الارهاب التي ألقت بظلالها على أمنها، فسارعت بحجة ضرورة احتواء الوضع إلى غلق سفاراتها وإجلاء رعاياها تارة، والمطالبة بتدخل عسكري عاجل لاحتواء تلك التداعيات قبل تصاعدها أكثر فأكثر تارة اخرى، كما سارعت دول اخرى إلى غلق حدودها مع ليبيا، في حين دعمت معظم دول الجوار موقف عدم التدخل وضرورة الحل السياسي في ليبيا، فقد اصبح ينظر إلى ليبيا بأنها احد مصادر التهديد الوجودي لتلك الدول."([15]) وبعيداً عن دول الشمال الأفريقي التي كان لها دور وان كان ضعيف لا يرقى للمستوى التي قامت وتقوم به مصر والمغرب في محاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ومن ثم تسوية شاملة للأزمة الليبية وتوجيه مساراتها، كان لدول الجوار الليبي الأخرى في منطقة الساحل الأفريقي (السودان، تشاد، النيجر) مواقف متباينة ارتبطت بالعلاقات التي جمعت بين الأنظمة السياسية لهذه الدول والنظام السابق في ليبيا، وما أسفر عنه سقوط ذلك النظام من مشكلات واضطرابات لهذه الدول، وكذلك المساحات التي منحتها لها الدول الإقليمية والدولية وما طرحه المشهد الداخلي الليبي من تطورات في بيئة الصراع انعكست في صورة فرص أو قيود على حركة هذه الدول في إطار انخراطها في تسوية هذه الأزمة، فالوضع الأمني في ليبيا، وما وفره من ظروف جغرافية ومادية وبشرية من خلال امتلاكها لموارد نفطية، ساعدت على استقطاب المزيد من المقاتلين في صفوف التنظيمات الارهابية من دول الجوار العربي والافريقي ومن داخل ليبيا، و التعامل مع شبكات التهريب والإتجار غير المشروع في المنطقة، جميعها ادت إلى زيادة المخاطر والتهديدات الأمنية، فكل المؤشرات توحي بانتشار الاضطرابات في دول الجوار بدرجات متفاوتة، في حين يبقى التباين في المواقف بين مختلف دول الجوار هو السايد بسبب خلافات ثانوية يمكن تجاوزها لو تم فعلا تقدير الوضع الأمني المتردي وما يشكله من خطورة على مستقبل المنطقة في العديد من المجالات، كل ذلك كان له اثاره السلبية على العلاقات الليبية مع محيطها الاقليمي العربي والافريقي على السواء، فهي اصبحت متهمة بضعف المراقبة على

حدودها، وأنها مصدر كل الازمات، متجاهلة تلك الدول دورها وأن كان نسبياً بتوفير التسهيلات اللوجستية والتكتيكية للتخطيط لمختلف العمليات الارهابية، لأن المناطق الحدودية فيها جميعاً تفتقر إلى المشاريع التنموية إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، مما يصعب تواجد الحكومات في هذه المناطق، الامر الذي يؤدي إلى مزيد من التطرف وزيادة عدد الارهابيين.

ثانياً: الأثار الامنية:

نتيجة لتوالي تطورات الازمة في ليبيا، انتقلت حالة الارتباك التي اتسم بها المشهد الليبي إلى دول الجوار، حيث كان لها نصيبًا وافراً من هذا الارتباك، خاصة في النيجر وتشاد، أعادت فيه تلك الدول النظر في مواقفها من الثورة الليبية، إلا أنها انشغلت بحالة الفوضى الأمنية التي عاشتها في أعقاب النمو غير المسبوق لأنشطة الجماعات الإرهابية التي جعلت من هذه المنطقة فناء خلفيًا لأنشطتها في الشمال الأفريقي والأقاليم الأخرى في أفريقيا، "فوفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020 احتلت ليبيا الترتيب السادس عشر بين أعلى خمسين دولة في العالم من حيث الأنشطة الإرهابية، واحتلت السودان الترتيب الثامن عشر، واحتلت النيجر الترتيب العشرين، بينما احتلت تشاد الترتيب الرابع والثلاثين."([16]) فما تعيشه ليبيا من حالة الضعف، وتفكك السلطة سواء كان امنياً، أو مناطقياً، أو سياسياً، وحتى ايديولوجياً من خلال تنامي تيارات اسلامية منخرطة في السياسة، وأخرى جهادية عبر تنظيمات مسلحة، احدثت جميعها أثراً انتشاريا متشابكاً للتهديدات تجاه محيطها الجغرافي، فلم تخلو دول الجوار من التوترات السياسية، فكانت الازمة الليبية ملفاً سياسياً دبلوماسياً ثقيلاً عليها، بذلك "اصبح ينظر إلى ليبيا على انها تشكل مصدراً من مصادر التهديد، فامتداد الحدود الليبية مع دول الجوار العربي والافريقي لألاف الكيلومترات، ومعظمها صحراوية، مع الضعف والصعوبة في مراقبتها وضبطها، أضف إلى ذلك الاوضاع الداخلية، وحالة السيادة المتعددة للجماعات المسلحة، في ليبيا،"([17]) كلها مجتمعة ألقت بالفعل بتداعيات على الجوار الليبي كافة، "فتهريب الاسلحة بات تجارة رائجة في ليبيا طالت مختلف دول الجوار، وبدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الانظمة، إذ أن بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقرب من 10ألاف قطعة سلاح في مرحلة ما بعد الثورة، فالسلطات المصرية ألقت القبض اكثر من مرة على اسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة عبر الحدود مع ليبيا، وهو ما يغذي ظاهرة الانفلات الامني في مصر."([18]) الامر ذاته في تونس، فالأوضاع الامنية التي تعاني منها ليبيا، تمثل تهديداً

مباشراً للحدود المشتركة لدول الجوار معها، خاصة وأن الرقابة على الحدود من الجانب الليبي انتقلت إلى سيطرة الجماعات المسلحة التي ترتبط بالحكومة بصورة ضعيفة، وتتواطأ في كثير من الحالات في عمليات التهريب التي يفترض بها ان تحاربها، الامر الذي جعل خطر "اختراق الحدود بالنسبة لتونس من طرف الجماعات الارهابية، مسألة وقت خاصة في ضل وجود مجموعات ارهابية محلية موالية للقاعدة، مثل انصار الشريعة، وكتيبة عقبة ابن نافع، وتزايد القلق التونسي في ظل التسليح المحدود للجيش التونسي، وامكانية فرض رقابة جوية وبرية فاعلة على الحدود المشتركة .

وقد مثلت الهجمات الارهابية على رموز المعارضة اليسارية والليبرالية التونسية في العام 2013، والقاعدة العسكرية التي اسسها تنظيم انصار الشريعة في منطقة جبل الشعانبي وتكرر المواجهات المسلحة بين اجهزة الامن والجيش التونسي،"([19]) والمجموعات الارهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة وداعش لعل اخطرها "محاولة السيطرة على منطقة بن قردان الحدودية مع ليبيا من قبل جماعات ارهابية تابعة لداعش في مارس 2016، اسفرت حينها عن مقتل 20شخص بين عسكري ومدني، و55 ارهابي، نقطة تحول في الرؤية التونسية،"([20]) ورؤية دول الجوار الليبي الاخرى العربية والافريقية، والدول الغربية ايضاً ولاسيما الولايات المتحدة وفرنسا، على الخطر الذي باتت تمثله ليبيا في ظل سيطرة الجماعات المتطرفة على مناطق شاسعة من البلاد، وامتلاكها ترسانة كبيرة من الاسلحة، وإقامتها معسكرات تدريب للجهاديين القادمين من تونس ومختلف دول الجوار لليبيا.

ولا تختلف الحال ايضاً عنه في "النيجر والجزائر التي تملكان حدوداً مع ليبيا تصل لأكثر من ألف كيلومتر، وبخاصة أن تجارة السلاح امتدت إلى الساحل والصحراء، خاصة مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق، وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر، وموريتانيا والجزائر،"([21]) بالإضافة إلى الحركات المعارضة السودانية، كحركة العدل والمساوة، وحركة تحرير السودان، وحركة تحرير دارفور، علاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر وتشاد المتمثلة في القوات الثورية المسلحة من اجل الصحراء **FARS** النيجرية، والحركة من اجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، والمجلس العسكري لإنقاذ الجمهورية التشادية، بعد أن اصبحت البيئة الليبية تشكل مصدراً مغذياً لحركات التمرد في الجوار الاقليمي.

من جهة اخرى، فأن مشكلة أمن الحدود تشكل ضلعاً اساسياً في التهديدات الامنية لدول الجوار، سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو تسهيل دخول المخدرات أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

وبالتالي، فقد اصبحت ليبيا بمثابة برميل البارود الذي يهدد بالانفجار في أي وقت، لأن الانقسام المؤسسي والعسكري الحاصل في ليبيا الى جانب رفض الجماعات المسلحة الانصياع لمنطق الدولة، و اطماعها في اقتسام السلطة بينها، الأمر الذي يجعل البلاد مهددة بالتقسيم إلى دويلات، ستكون له تداعيات خطيرة على امن كافة دول الجوار، خاصة إذا تحولت ليبيا بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات التي تواجه دول الجوار كالتنظيمات الارهابية، لاسيما على حدود تلك الدول حيث يجد الاسلاميون المتشددون أرضية خصبة لنقل السلاح، وربما تصدير العنف والفوضى إلى تلك الدول.

وفي إطار كيفية التعامل مع الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار في ليبيا، والتي بدأت تشكل تهديدات اقليمية تتزامن مع مختلف المشكلات السياسية والامنية على الصعيد الاقليمي، "عقدت دول الجوار الليبي، عدة اجتماعات أبرزها اجتماع وزراء خارجية دول الجوار في تونس 12 يوليو2014، ضم مصر وتونس والجزائر والسودان وتشاد والنيجر، وممثلين عن جامعة الدول العربية، والاتحاد الافريقي، وفي 6اغسطس 2014، تم عقد اجتماع وزاري آخر في جمهورية مصر بحضور وزراء خارجية ليبيا، والجزائر، وتونس، والسودان، وتشاد، وممثل عن دولة النيجر، إضافة إلى الامين العام للجامعة العربية، ومبعوث الاتحاد الافريقي،"([22]) كانت جميعها تدعو لمواجهة الخطر الاقليمي، الناتج عن عدم استقرار الاوضاع في ليبيا، ووقف عمليات العنف التي تهدد وحدة وسلامة التراب الليبي.

ومن اجل دفع وتشجيع النخب السياسية الليبية، على انتهاج مبدأ الحوار للتوصل لتسوية سياسية شاملة تنهي الازمة المتشابكة في ليبيا، "عقد بالعاصمة التونسية في 19فبراير 2017، اجتماعاً وزارياً لدول الجوار الليبي، في إطار سلسلة من المشاورات بين هذه الدول لتقريب وجهات النظر حيال الازمة الليبية، كما جاء اعلان القاهرة في العام 2018، بمثابة توصيات بضرورة التصدي لظهور أي كيانات موازية للجيش الليبي، وايضاً محاربة المليشيات والجماعات الراديكالية.

كما دأبت الدبلوماسية الجزائرية على حراك سياسي من اجل دفع الاطراف الليبية لإجراء محادثات ومفاوضات تسوية سياسية شاملة، فاستقبلت بداية العام2018، رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج،

ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، معتمدة في ذلك على رهانها الدبلوماسي الذي لعبته في أزمة مالي، لاسيما فيما يتعلق بالتصدي للظاهرة الارهابية."([23])

وفي إطار حراك السودان الدبلوماسي "عقد في 29 نوفمبر 2018، اجتماع دول جوار ليبيا، بمشاركة ممثلين عن حكومة الوفاق الوطني وكافة دول جوار ليبيا، والمبعوث الاممي، فضلاً عن جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي والاوروبي، وفرنسا وإيطاليا، أكد فيه وزير الخارجية السوداني (الدرديري محمد أحمد)، أن الاجتماع يسعى إلى تحقيق تسوية سياسية للازمة في ليبيا، وبحث انعكاسات الاوضاع فيها

على دول الجوار، فضلاً عن تدارس قضايا الارهاب وتهريب البشر والجريمة المنظمة،"([24]) العابرة لحدود البلدان المؤثرة والمتأثرة بالأزمة، وفي القمة الافريقية الروسية في سوتشي اكتوبر 2019، أكد الرئيس التشادي (ادريس ديبي) إن الارهاب في الساحل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفوضى في ليبيا في اعقاب التدخل العسكري في العام 2011، وهو ما تعانيه الآن افريقيا بالكامل، وأكد (ديبي) أن السلام والامن ضروريان لتنمية أي بلد أو منطقة، بينما يواجه الساحل منذ 10سنوات تهديداً ارهابياً خطيراً بسبب الازمة الليبية، وفي مقابلة مع صحيفة لوفيقارو الفرنسية قال(ديبي): إن ليبيا قد تنفجر في وجوهنا بسبب تحولها إلى قاعدة للإسلاميين المتطرفين كافة،"([25]) بل اتجهت تشاد إلى "تبني مجموعة من الاحتياطات الأمنية على حدودها، كما قامت بضرب الجماعات المسلحة في جبال تيبستي ما أدى إلى فرار بعض فصائل المعارضة التشادية المسلحة ودخولها عبر الحدود إلى ليبيا، حيث اتخذت من الأراضي الليبية منطلقًا، وتحالفت مع الجماعات الإرهابية،"([26]) ومن بين هذه الفصائل (اتحاد قوى المقاومة)،" وهي حركة تمرد تشادية كانت قد أوقفت القتال ضد الحكومة التشادية بعد توقيع اتفاق سلام بين تشاد والسودان في عام 2009، إلا أنها أعلنت استئنافها للقتال ضد نظام إدريس ديبي في 22 مارس 2013.، وشاركت هذه الفصائل في هجوم سرايا الدفاع عن بنغازي ضد الجيش الوطني في منطقة الهلال النفطي في مارس 2017، وفي العام2014، قوات تشادية تتوغل داخل الاراضي الليبية في الجنوب وتتمركز في منطقة (كوريدي)، جاء ذلك على لسان وكيل وزارة الدفاع بحكومة الانقاذ الوطني وقتها(خالد الشريف) معلنة

بأن قوات المعارضة تتمركز في ليبيا وانها تشكل خطراً على أمنها،"([27]) وفي أواخر عام2014 وزير الدفاع الفرنسي (جان إيف لودريان) "يزور القاعدة الجوية الفرنسية في انجامينا، ويدعو المجتمع الدولي إلى التحرك لمنع قيام ملاذ أمن للإرهابيين في ليبيا سيزعزع على حد وصفه استقرار المنطقة برمتها ويهدد اوروبا، ويقول ايضاً: أن ما يجري في ليبيا في ظل الفوضى السياسية والامنية ليس إلا انبعاث ملاذ ارهابي في المحيط المباشر للقارة الاوروبية، وأضاف إن المجتمع الدولي سيرتكب خطأ جسيم إذا ما بقي مكتوف الأيدي أمام قيام مثل هكذا ملاذ للإرهاب في صميم البحر المتوسط، هذا أمر لا يجب القبول به،"([28]) وهذا التطابق في وجهات النظر والمواقف السياسية تجاه الوضع في ليبيا بين تشاد وفرنسا يجعلنا نشعر بأن تشاد لن تتردد في ارسال قوات عسكرية إلى فزان أو أي منطقة في الجنوب الليبي إذا ما طلبت منها فرنسا ذلك، وهو أمر ستكون له انعكاسات خطيرة في الداخل والجوار ايضاً.

وتتقاسم دول الجوار الليبي جميعها تقريباً الهاجس التشادي، إذ "صرح رئيس النيجر(محمد يوسفو) في تقييمه للوضع الامني في ليبيا، بأن التهديد الامني في منطقة الساحل الافريقي تضخم بسبب الازمة في ليبيا، مشيراً إلى أن العالم أدار ظهره للبلدان التي تتعامل مع تداعياتها المباشرة.

وانطلاقاً من تلك الهواجس لدى دول الجوار، تم التوقيع على اتفاق أمني في العاصمة النيجرية نيامي، في يونيو2018، بين ليبيا والسودان وتشاد والنيجر لمراقبة وضبط الحدود، وتعزيز التعاون في مجال أمن ومراقبة الحدود المشتركة، إلى جانب تحرك دبلوماسي ليبي لاحتواء دول الجوار وبخاصة تشاد والنيجر، والقدرة على خلق مصالح مشتركة،"([29]) أجرى وزير الخارجية (محمد سيالة) مباحثات مع رئيس النيجر (محمد يوسفو)، واكد سيالة بأن: اعلان نيامي الصادر عن الاجتماع يعد محوراً اساسياً في معالجة القضايا الامنية وكذلك التنموية لدول المنطقة، وقدم الوزير(سيالة) للرئيس(يوسفو)إحاطة عن الوضع في الجنوب الليبي، وكذلك الازمة الليبية، واكد الرئيس(يوسفو) بأن اعلان نيامي يعطي رسالة للعالم بأن هناك عمل مشترك بين الدول الاربع المتجاورة.

وأخيراً يضاف إلى كل تلك الاثار بسبب حالة ضعف الدولة في ليبيا، تداعيات أخرى على مستوى جيوسياسي، وما ينشأ عن ذلك من تدخلات دولية، عسكرية وأمنية وسياسية، وتحول ليبيا إلى منطقة نفوذ وتمركز عسكري وأمني لقوى إقليمية ودوليّة عدة.

ثالثاً: الاثار الاقتصادية:

إن الارهاب يهف دائماً إلى ارسال رسائل سلبية عن الاوضاع الداخلية في البلاد، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والامني ومن ثم التأثير على الاقتصاد القومي ككل، فظاهرة الارهاب في ليبيا، لم تنعكس فقط على استقرار دول الجوار سياسياً وامنياً، بل ايضاً ارهقت اقتصاديات تلك الدول ، وشهدت العلاقات الاقتصادية البينية بين ليبيا ودول جوارها تراجعاً بسبب الضغط الامني في ليبيا، نؤجز ذلك التراجع على النحو التالي:

اضطرار العمالة من دول الجوار العاملة في ليبيا للعودة إلى بلدانها، حيث تواجه تلك العمالة تحديات متعددة لعل اهمها الخطف والاستهداف، وبالتالي استمرار عودة عمالة دول الجوار من ليبيا يمثل ازمة في ظل اقتصاديات مأزومة في تلك الدول، لما يسببه من رفع في نسب البطالة وعدم استقرار اقتصادي في معظمها.

ففي الجارة الشرقية مصر، كان للأزمة الليبية وتداعياتها تأثيرات متعددة الجوانب على أمنها القومي، بدايةً من التأثيرات الاقتصادية، والتي تجسدت بشكل أساسي، في خسارة السوق الليبية التي كانت من أهم الأسواق المستوردة للعمالة المصرية، وقد وصلت "تقديرات أعداد المصريين في ليبيا عام 2011 م إلى نحو المليون ونصف المليون مصري، سرعان ما غادروها مع تفاقم الأوضاع هناك، ما ترك تأثيرات سلبية مباشرة على الاقتصاد المصري، إذ طالبت مصر في العام 2012م العمالة المصرية في ليبيا بالعودة نتيجة تردي الوضع الأمني في ليبيا. وقد تبدت مدى خطورة تواجد العمالة المصرية في ليبيا مع قيام تنظيم الدولة الإسلامية بجريمة ذبح واحد وعشرين قبطي مصري في ليبيا في 15فبراير 2015 م."([30])

أما في السودان الذي يعتمد بدرجة كبيرة على "عوائد العاملين في الخارج من أبنائه، وتمثل ليبيا متنفسا كبيرا لما يزيد عن المليون سوداني يعملون في مجالات عدة، قد تأثرت أوضاع السودانيين في ليبيا بدرجة كبيرة بالأزمة الليبية خاصة بعد تفجر الصراع بين عمليتي الكرامة وفجر ليبيا، حيث شهد السودان نزوحا عكسيا كبيرا، الأمر الذي حرم السودان من مورد مالي مهم، وضاعف من العبء الاقتصادي والاجتماعي للحكومة بعد عودة مئات الآلاف من السودانيين لبلادهم،"([31]) كما، أدت الازمة في ليبيا إلى عودة مئات الآلاف من العاملين الذين كانوا يعملون فيها إلى كل من تشاد

والنيجر، وحتى اندلاع الأزمة "كان المغتربون من الدولتين من أهم الجماعات المستقرة في ليبيا، وتشير بعض التقديرات إلى أن أعداد العاملين من تشاد تراوحوا بين 300 إلى 500 ألف نسمة، كما عاد ما يقرب من 211 ألف عامل إلى النيجر، وأكد على ذلك تصريح رئيس النيجر إيسوفو، لصحيفة القدس العربي حيث قال: إن الصراع في ليبيا كلف بلاده المليارات بحرمانها من ايرادات الضرائب على التجارة وتعطيل تحويلات أكثر من 200 ألف مهاجر أجبروا على العودة لبلادهم،"([32]) وقال إيسوفو' "هناك 211 ألف مهاجر عادوا لبلادهم. كان هؤلاء يرسلون في العادة الأموال إلى أسرهم في النيجر، وأضاف لا أملك رقما للتحويلات على وجه الدقة لكنني أعرف أننا خسرنا مليارات الفرنك الافريقي في صورة ضرائب بعد تقييد التجارة بين النيجر وليبيا، ومنذ مايو عام 2011، اضطر إيسوفو لخفض ميزانية النيجر بنسبة 6.55 بالمئة إلى 940.7 مليار فرنك افريقي (2.9 مليار دولار).وقال الرئيس إن تعليق العمل في الطريق السريع بطول 1100 كيلومتر الذي يربط النيجر وليبيا دليل أخر على أن الصراع الليبي يؤثر على التنمية في بلاده، وأبدى رئيس النيجر أسفه، لخسارة كميات كبيرة من الاموال التي كان يرسلها المغتربون النيجريون في ليبيا إلى ذويهم حين كانوا يعملون في هذا البلد النفطي."([33]) **أما في تونس**، التي كانت لها "ليبيا من أهم الأسواق المستقطبة للموارد البشرية التونسية، وكانت حتى العام 2011م تستقطب نحو مائة ألف مواطن تونسي، وبفعل تدهور الوضع الأمني تراجع الرقم، وبحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فإنه في العام 2015م لم يكن هناك سوى واحد وثلاثين ألف تونسي يعمل في ليبيا، كذلك فقدت تونس نسبة كبير من عوائد السياحة الليبية إليها، إذ كانت تستقبل ما يقارب المليون ونصف سائح ليبي قبل الأزمة، وكان معدل إنفاقهم من أعلى المعدلات وتفوق معدلات إنفاق السائح الأوروبي، في حين تدنى الرقم في مرحلة ما بعد الأزمة ليتراوح ما بين مائتي ألف إلى نصف مليون سائح ليبي في السنة."([34])

- **المصالح الاقتصادية والاستثمارات الليبية:**

ساعدت التحويلات المالية للعمالة الوافدة من دول الجوار العاملة في ليبيا، في تحسين ميزان المدفوعات المختل في تلك الدول، حيث تعد تلك التحويلات بمليارات الدولارات، فضلاً على أن ليبيا تمثل سوقاً واسعاً لأسواق دول الجوار، من ناحية اخرى يعد النفط من ليبيا، من الامور الهامة لمعظم دول الجوار، في امكانية الحصول عليه بأسعار تفضيلية وتسهيلات ائتمانية، كما أن ملف

الاستثمارات الليبية في دول الجوار، هو الاخر من المسائل الاستراتيجية الهامة، في ظل الظروف التي تعيشها ليبيا وبالتالي غياب واضح لمعالم صنع القرار فيها، وحاجة اقتصاديات دول الجوار لتلك الاستثمارات، في ظل اوضاعها الاقتصادية المأزومة.

فبالإضافة إلى المشكلات الأمنية، ظهرت العديد من المشكلات الاقتصادية؛ فإلى جانب انهيار الدور الاقتصادي الليبي في أفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في تشاد والنيجر، حيث أسهمت الاستثمارات الليبية في تطوير الحياة الاقتصادية في هذه الدول، أدت الازمة في ليبيا إلى عودة مئات الآلاف من المهاجرين الذين كانوا يعملون فيها إلى كل من السودان وتشاد والنيجر، وحتى اندلاع الأزمة كان المغتربون من الدول الثلاثة من أهم الجماعات المستقرة في ليبيا. وتشير بعض التقديرات إلى أن أعداد المهاجرين السوادنيين في ليبيا بلغوا ما يقرب من المليون شخص، ومن تشاد تراوحوا بين 300 إلى 500 ألف نسمة، كما عاد ما يقرب من 211 ألف مهاجر إلى النيجر، وتوقف مشروع شق (الطريق العابر للصحراء) الذي قُدر طوله بحوالي 1100 كلم والذي استهدف ربط ليبيا بالنيجر عبر الصحراء، وكانت ليبيا تتولى القسم الأكبر منه كما، توقفت العديد من المشروعات الاستثمارية الأخرى، وكانت تشاد من أهم البلدان المستفيدة من رغبة ليبيا في بسط نفوذها الاقتصادي والسياسي في أفريقيا منذ عام 2000م،أما على مستوى **تأثير الأزمة الليبية على الاقتصاد الجزائري**، فإنها تسببت في تعطيل عدد من المصالح الاقتصادية للجزائر في ليبيا، والتي يأتي في مقدمتها "امتلاك شركة الطاقة الجزائرية، سوناطراك، لثلاثة حقول نفطية منتجة في منطقة غدامس الحدودية، وقد علقت الجزائر نشاط شركتها في ليبيا أول مرة عام 2011 م، ومن ثم عادت للنشاط عام 2012 م، قبل أن تعاود التوقف مجدداً عام 2015 م بسبب تدهور الوضع الأمني، إثر اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا عام 2014 م، عدا عن عبور أنبوب غاز جزائري باتجاه إيطاليا عبر أقصى الساحل الغربي لليبيا، وهو الانبوب الذي تدير وتتولى الضخ عبره شركة إيني الإيطالية، هذا فضلاً عن مشروع (سونلغاز) المعطل لتصدير ثلاثة آلاف ميغاوات من الكهرباء للشركة العامة للكهرباء لليبيا،"([35])

يضاف إلى ذلك إن "ليبيا تمثل سوقاً هامة للنقل الجوي، بسعة تصل إلى (150) ألف مسافر سنوياً، ينتقلون عبر الخطوط الجوية الجزائرية في ليبيا، ومنها وإليها، كل ذلك إلى جانب الصادرات الجزائرية إلى ليبيا، حيث بلغ حجم صادرات الأدوية الجزائرية إلى ليبيا في العام 2010م، (300) مليون

دولار، في حين وصل حجم صادرات المواد الغذائية إلى(600) مليون دولار، كل ذلك أصبح مهدداً بسبب تصاعد واستمرار الأزمة في ليبيا، أما فيما يخص الاستثمارات الليبية بالجزائر، فقد أشار تقرير صادر عام 2017 م، عن الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار إلا أنه قد تراجع حجمها على نحو حاد وليبلغ نحو(86) مليون دولار فقط، في حين كان يقارب حجمها المليار دولار عام2010م،"([36])

أما في تونس، فقد تسببت الأزمة في ليبيا بأضرار جسيمة للاقتصاد التونسي، حيث كانت ليبيا الشريك الاقتصادي الأول لتونس على الصعيد العربي، و"بحجم تبادل تجاري وصل عام 2010 م بنحو 1.25 مليار دولار، معظمها من الصادرات التونسية، وكانت الصادرات التونسية إلى ليبيا تشمل بالأساس منتجات النسيج ومواد البناء والمنتجات الزراعية والغذائية كانت تذهب إلى ليبيا نحو(6.9 %) من إجمالي الصادرات التونسية، وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثانية كشريك تجاري لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، والخامسة على المستوى الدولي، بعد فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وسرعان ما تدهور حجم الصادرات منذ اندلاع الأزمة عام 2011 م،"([37]) بسبب تراجع الوضع الأمني والاقتصادي في ليبيا، وكذلك بسبب "تزايد معدلات التهريب ونمو السوق الموازية، غير الخاضعة للرسوم والجمارك. وفي عام 2015 م قدر حجم تراجع المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين بنسبة تزيد عن(75%)، وفق تقرير لوزارة التجارة التونسية، وهو ما ترافق مع التوقف الكامل لأنشطة أكثر من مائة شركة تونسية كانت تعمل حصريا على السوق الليبية."([38])

- **الارهاق المتصاعد التي تعانيه ميزانيات دول الجوار:**

في محاولتها لتأمين حدودها التي تقترب أو تتعدى الالف كيلومتر في بعض دول الجوار مع ليبيا، تصاعد الضغط على ميزانيات تلك الدول، حيث فرضت عليها قدرات مالية مادية وبشرية كبيرة لتأمين حدودها، وبذلك ألقت تهديدات الجماعات الارهابية في ليبيا بظلالها على الموازنات العسكرية، فسارعت دول الجوار لتطوير قواتها البرية واقتناء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، الامر الذي كلف ميزانيات الدفاع في دول الجوار مليارات الدولارات، فمثلاً في "الجزائر تعدت ميزانية وزارة الدفاع والداخلية والاجهزة الامنية الاخرى 15مليار دولار لعام 2012، مقارنة بميزانيتها لعام2011، التي بلغت 6 مليارات دولار فقط، كما بلغت كلفة إعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد 44مليون دولار بعد أزمة الرهائن في تيقنتورين، أما في العام2015م، أظهرت دراسة

لمعهد ستوكهولم المتخصص في أبحاث الصراع والتسلح والسلام، أن الجزائر جاءت ضمن 16 دولة عربية ممن ارتفع إنفاقها العسكري بنسبة 5,2 بالمائة، فاحتلت المرتبة 6 عربيا و11 عالميا، وفي دراسة أوردها المعهد ضمن دراسة شملت تقريبا كل دول العالم، يشير جدول مرفق بالدراسة أن الجزائر بلغت ميزانية وزارة دفاعها 10,413 مليار دولار، وقد سجلت الميزانية ارتفاعا بدءا من سنة 2006 إلى 2015 بنسبة 210 بالمائة،"([39]) كذلك هو الحال في تونس حيث "تزايدت نفقات وميزانية كل من وزارتي الدفاع والداخلية في تونس، بعد اندلاع الأزمة في ليبيا عام 2011 م، حيث بلغت 600 مليون دينار تونسي لوزارة الدفاع و300 مليون دينار تونسي لوزارة الداخلية خلال السنوات 2010 – 2016م، وهو ما خلّف المزيد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد التونسي."([40])

الخـــاتمة

لقد شكلت ظاهرة نموء الارهاب في ليبيا خلال الفترة محل البحث، خاصة وأن البلاد تعيش في ظل أزمة مضطربة، منذ انهيار النظام السابق، حتى تاريخ إعلان الجماعات المتطرفة عن نفسها في العام 2012م، قلقا أمنيا متصاعدا لكل دول الجوار، لاسيما في ظل وجود مجموعة من التهديدات ذات الطابع الممتد والمتداخل على جانبي الحدود، فبالإضافة إلى الجماعات الجهادية المسلحة، تصاعدت معدلات الجريمة المنظمة، والنزاعات الانفصالية في ليبيا ودول الجوار، كل ذلك كانت له انعكاسات سلبية خطيرة على ليبيا وجوارها الاقليمي، وعلى مختلف المستويات الامنية والسياسية والاقتصادية، لما يمثله تنامي وجودها من تأثيرات ذات طبيعة تهديدية على الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي، وبخاصة، أن تلك الجماعات لها ارتباطات عابرة للحدود بأطيافهم المختلفة، مستغلين ما أحدثته الثورات في دول المنطقة من ضعف لسلطاتها، ودعم لنفوذهم السياسي.

وتهدف هذه الخاتمة إلى عرض النتائج التي انتهت إليها الدراسة، واقتراح مجموعة من التوصيات في ضوء هذه النتائج حتى تكون للدراسة قيمة علمية، **وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:**

النتـــــــــائج:

1- توصلت الدراسة إلى أن ليبيا اصبحت متهمة بأنها تشكِل مصدر خطر وتهديد ليس للأمن القومي لدول جوارها فقط، بل للمجتمع الدولي بشكل عام نتيجة لما تواجهه من خطر سقوط الدولة ما قد يحولها إلى بؤرة للتطرف والإرهاب.

2- توصلت الدراسة، الى أن تردي الاوضاع الامنية رجع صدى للأوضاع والاحوال المعيشية، ولهذا سيبقى الاستقرار في ليبيا ودول الجوار بعيد المنال، في ظل استمرار غياب الامن والتهميش وانعدام التنمية.

3- توصلت الدراسة إلى أن نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا خلال الفترة محل البحث اسهمت في تزايد القلق الإقليمي، فمن ناحية هناك مشكلة أمن الحدود، التي تشكل ضلعاً أساسياً في التهديدات الأمنية لدول الجوار سواء تعلق الأمر بتهريب السلاح أو المساعدة في الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، ومن ناحية أخرى هناك تخوف من تحول ليبيا إلى بؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه تلك الدول.

4- توصلت الدراسة إلى، أنه بحكم مرتكزات الجوار الجغرافي، المتمثلة في عمق العلاقات التاريخية التي تربط ليبيا بمحيطها الاقليمي باعتباره يشكل العمق الاستراتيجي المتبادل والتاريخ المشترك، كل ذلك يرتب تبعات ومصالح أمنية واقتصادية وسياسية مشتركة، الامر الذي يعني أن عدم الاستقرار في ليبيا أو محيطها الاقليمي، يشكل تأثيراً ممتداً ومباشراً على الآخر، من هنا، فإن نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا، أحدثت أثراً انتشارياً على الامن الاقليمي لدول الجوار.

5- توصلت الدراسة إلى أن نموء ظاهرة الارهاب في ليبيا، كان لها انعكاسات اقتصادية ثقيلة وخطيرة على الاقتصاد الليبي واقتصاديات دول الجوار، سواء فيما تعلق بنشاط التجارة أو الصناعة والاستثمار، والسياحة وغيرها من النشاطات الاقتصادية المتبادلة، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية التي طالت مختلف مناحي الحياة فيها.

التوصيات:

1- على الدول محل البحث، ضرورة العمل على تطوير نظمها السياسية التي تسبب استبدادها في الثورة ضدها وانهيار السلطة في البعض منها، والبدء في استعادة دورها في تنمية الاقتصاد واستغلال طاقات ثلثي السكان الذين يعيشون البطالة.

2- ينبغي على ليبيا وجوارها الاقليمي، لضمان الامن والاستقرار فيها، ضرورة وضع استراتيجية شاملة لكل الابعاد الامنية التي يحتاجها المجتمع، ووفق آليات عملية ميدانية ترصد وتقضي في الوقت ذاته على التحركات والنشاطات لتلك الجماعات الارهابية.

3- ضرورة وضع استراتيجية عاجلة تعمل على اتباع مقاربة تنموية ترتكز على العدالة الاجتماعية وتشمل جميع الفئات المهمشة، مع الاهتمام بالبعد الجغرافي للتنمية وخاصة مناطق الأطراف، وتفعيل القوانين التي تعزز العدالة الاجتماعية، لأنها أحد أبرز مكونات وشروط أي عملية تنموية، فغالبا ما تولد القوانين المجحفة بيئة خصبة للتهميش والارهاب.

4- ضرورة العمل على اتخاذ تدابير عاجلة قصيرة المدى للتخفيف من الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتدهور الاقتصادي الذي تعيشه الدول محل البحث، والبدء في تدابير موازية طويلة المدى من أجل تسريع النمو وإدامته والحد من الضعف إزاء الصدمات سواء كانت داخلية أو خارجية.

5- ضرورة العمل على توحيد المواقف السياسية في مواجهة ووقف التدخلات الخارجية التي ساهمت بتصاعد التهديدات الإرهابية.

مراجع البحث:

(1) امام حسانين خليل، الارهاب بين التحريم والمشروعية،(القاهرة: دار مصر المحروسة ،2001)، ص30.

(2) يوسف الخياط، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني، (بيروت: دار الجليل،1998)، ص1237.

(3) Webster universal collog dictionary,france, p224, 1997.

(4) Encarta encyclopedia deluxe,new York, p133, 2000.

(5) Collins English dictionary, harper Collins publisher,oxford,London, p35, 2000.

(6) هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، ط1،(دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان 2005)،ص27.

(7) عبد القادر زهير النقوري، المفهوم القانوني لجرائم الارهاب الداخلي والدولي، ط1(منشورات الحلبي القانونية، بيروت: لبنان،2008)،ص8.

(8) يونس زكور، " الإرهاب" إشكالية تحديد المفهوم، الحوار المتمدن، ع 1758) 8 ديسمبر 2006 ، ص ص 9 -11

(9) المرجع نفسه، ص11.

(10)احمد جلال عزالدين، الارهاب والعنف السياسي(القاهرة: دار الحرية 1986) ص21.

(11)حسنين المحمدي بوادي، حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب وسندان الغرب (الاسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2004) ص54.

12- محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 197 يوليو2014)،ص131.

13- قراءة في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020،أنظر الرابط:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17003.aspx

14-عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية :خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، أنظر الرابط:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id.

15-خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة : مؤسسة الأهرام) ، العدد 188 .أبريل- 2012 المجلد 47 ،ص118.

16- أنوار بوخرصة، المسار الجغرافي للنزاع والتطرف في تونس، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أنظر الرابط: https://carnegieendowment.org-

17- بن قردان تضع تونس في مواجهة شاملة ضد داعش، تقدير موقف، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2016،أنظر الرابط: https://www.dohainstitute.org

18- حسام حمزة، المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية في اقليم الساحل الافريقي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية،(كلية العلوم السياسية: الجزائر،2018) ص115.

19- دول جوار ليبيا تتفق على استئناف حوار الفرقاء، أنظر:

https://www.aljazeera.net/news/2014/12/4

20- محمد السبيطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد25،يوليو2017، ص20- 25.

21- عبدالباسط غبارة، دول جوار ليبيا.. اجتماعات متكررة بحثا عن حل للأزمة، أنظر الرابط:

https://www.afrigatenews.net/article

22- الرئيس التشادي : الساحل الافريقي يواجه تهديدا ارهابيا بسبب الازمة الليبية وتداعياتها، أنظر الرابط:https://lana.gov.ly/post.php?lang

23- الجوار الليبي وما بعد 17 فبراير.. حسابات إقليمية معقدة، أنظر الرابط: https://www.libya-al-mostakbal.org/top

24- أميرة محمد عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنظر الرابط:https://acpss.ahram.org.eg/News

25- محمد عمران كشاده، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، أنظر الرابط:

https// csds-center.com.

26- رئيس تشاد: دول الساحل تخسر نصف ميزانيتها سنوياً نتيجة الازمة الليبية، أنظر الرابط:

https://alwasat.ly/news.

27- علياء محمد عبدالجواد المنصوري، تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال افريقيا، الجزائر أنموذج، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، (الاردن: جامعة الشرق الاوسط،2021)، ص ص94- 95.

28- السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية وتداعياتها على السودان، أنظر الرابط:

https://studies.aljazeera.net.

29- أميرة محمد عبدالحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي، مرجع سبق ذكره.

30- رئيس النيجر: أزمة ليبيا تضر اقتصادنا، أنظر الرابط:

https://www.aletihad.ae/article/63084/2011.

31- United Nations (2017). Impact of the Libyan crisis on the Tunisian economy: Anestimation of the macroeconomic and fiscal impacts of the Libyan crisis on the Tunisian economy.Lebanon- Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). P5 .

32- المجلة، 26 /2020/6 .سياسيون جزائريون: التسوية السياسية الحل الوحيد للأزمة الليبية، أنظر الرابط: https://arb.majalla.com.

33- اخبار ليبيا، 2017/11/13، الجزائرية لتطوير الاستثمار تكشف حجم الاستثمارات الليبية بأراضيها، أنظر الرابط: http://www.akhbarlibya.net.

34- علياء محمد عبدالجواد المنصوري، تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال افريقيا، الجزائر أنموذج، مرجع سبق ذكره، ص89.

35- المرجع نفسه، ص89.

36- احمد شعير، أثر الارهاب الدولي على الامن المغاربي، دراسة حالة: الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(الجزائر: جامعة مولاي الطاهر سعيد،2016)، ص78.

37- United Nations (2017) Op. cit, p4.

الهوامش

[1] صورية زاوشي، أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات: والتداعيات2015-2011، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2015-2016)

[2] شريفة فاضل محمد بلاط، تأثير الإرهاب، والتدخل الدولي على مستقبل الدولة القومية، دراسة حالة للدولة الليبية (2011 - 2020)، مجلة البحوث المالية والتجارية – المجلد الحادي والعشرون – العدد الثالث – يوليو2020.

[3] عبد الكامل بلعباس، تأثير انتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي على تنامي التهديدات الأمنية في الفضاء الإقليمي للجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد 11 ديسمبر 2018.

[4] امام حسانين خليل، الارهاب بين التحريم والمشروعية،(القاهرة: دار مصر المحروسة،2001)،ص30.

[5] يوسف الخياط، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني، (بيروت: دار الجليل،1998)، ص1237.

[6] Webster universal collog dictionary,france, p224, 1997.

[7] Encarta encyclopedia deluxe,new York, p133, 2000.

[8] **Collins English dictionary, harper Collins publisher,oxford,London, p35, 2000.**

[99] هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، ط1،(دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان 2005)،ص27.

[10] عبد القادر زهير النقوري، المفهوم القانوني لجرائم الارهاب الداخلي والدولي، ط1(منشورات الحلبي القانونية، بيروت: لبنان،2008)،ص 8.

[11] يونس زكور:" الإرهاب" إشكالية تحديد المفهوم، الحوار المتمدن،ع 1758) 8 ديسمبر 2006، ص ص9 -11.

[12] المرجع نفسه، ص11.

[13] احمد جلال عزالدين، الارهاب والعنف السياسي(القاهرة: دار الحرية 1986) ص21.

[14] حسنين المحمدي بوادي، حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب وسندان الغرب (الاسكندرية :دار الفكر الجامعي، 2004) ص54.

[15] محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 197 يوليو2014)، ص131.

[16] قراءة في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020، https://acpss.ahram.org.eg/News/17003.aspx

[17] عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية :خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، أنظر الرابط: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id .

[18] خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة :مؤسسة الأهرام) ، العدد 188 .أبريل- 2012 المجلد 47 ، ص118.

[19] أنوار بوخرصة، المسار الجغرافي للنزاع والتطرف في تونس، مؤسسة كارنيغي للسالم الدولي، أنظر الرابطhttps://carnegieendowment.org

[20] بن قردان تضع تونس في مواجهة شاملة ضد داعش، تقدير موقف، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2016، أنظر الرابط: https://www.dohainstitute.org.

[21] حسام حمزة، المقاربة الامنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الامنية في اقليم الساحل الافريقي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية،(كلية العلوم السياسية: الجزائر،2018)، ص115.

[22] دول جوار ليبيا تتفق على استئناف حوار الفرقاء، أنظر: https://www.aljazeera.net/news/2014/12/4.

[23] محمد السبيطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد25،يوليو2017،ص ص20- 25.

[24] عبدالباسط غبارة، دول جوار ليبيا.. اجتماعات متكررة بحثا عن حل للأزمة، أنظر الرابط: https://www.afrigatenews.net/article

[25] الرئيس التشادي : الساحل الافريقي يواجه تهديدا ارهابيا بسبب الازمة الليبية وتداعياتها، أنظر الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang.

[26] الجوار الليبي وما بعد 17 فبراير.. حسابات إقليمية معقدة، أنظر الرابط: https://www.libya-al-mostakbal.org/top .

[27] أميرة محمد عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنظر الرابط:https://acpss.ahram.org.eg/News .

[28] محمد عمران كشاده، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، أنظر الرابط: csds-center.com https//.

[29] رئيس تشاد: دول الساحل تخسر نصف ميزانيتها سنوياً نتيجة الازمة الليبية، أنظر الرابط: https://alwasat.ly/news.

[30] علياء محمد عبدالجواد المنصوري، تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال افريقيا، الجزائر أنموذج، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، (الاردن: جامعة الشرق الاوسط،2021.)،ص ص94- 95.

[31] السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية وتداعياتها على السودان، أنظر الرابط: https://studies.aljazeera.net.

[32] أميرة محمد عبدالحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الأفريقي، مرجع سبق ذكره.

[33]رئيس النيجر: أزمة ليبيا تضر اقتصادنا، أنظر الرابط: https://www.aletihad.ae/article/63084/2011 .

[34] United Nations (2017). Impact of the Libyan crisis on the Tunisian economy: Anestimation of the macroeconomic and fiscal impacts of the Libyan crisis on the Tunisian economy.Lebanon- Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). P5 .

[35] المجلة، 26 /6/ 2020. سياسيون جزائريون: التسوية السياسية الحل الوحيد للأزمة الليبية، أنظر الرابط: https://arb.majalla.com.

[36] اخبار ليبيا، 2017/11/13« .الجزائرية لتطوير الاستثمار تكشف حجم الاستثمارات الليبية: بأراضيها، أنظر الرابط: http://www.akhbarlibya.net.

[37] علياء محمد عبدالجواد المنصوري، تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال افريقيا، الجزائر أنموذج، مرجع سبق ذكره، ص89.

[38] المرجع نفسه، ص89.

[39] احمد شعير، أثر الارهاب الدولي على الامن المغاربي، دراسة حالة: الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(الجزائر: جامعة مولاي الطاهر سعيد،2016)، ص78.

[40] United Nations (2017) Op. cit, p4